سورية ١٩٥٦ - ١٩٥٧
شراء حكومة جديدة

قال جون فوستر دالس في عام ١٩٥٦ «إن الحياء تحوّل بصورة متزايدة إلى مفهوم عتيق وإنه - باستثناء ظروف استثنائية جداً- مفهوم غير أخلاقي وقصير النظر» [١].

قصر نظر الحكومة الحيادية ربما يكمن في عجزها عن فهم أن حيادها من شأنه أن يؤدي إلى محاولة جون فوستر دالس الإطاحة بها.

لم يكن سلوك سورية بالشكل الذي كانت واشنطن ترى أن حكومة من العالم الثالث يجب أن تسلكه. أحد الأسباب أن سورية كانت الدولة الوحيدة في المنطقة التي رفضت أية مساعدة اقتصادية أو عسكرية من الولايات المتحدة. فدمشق لم تهتم كثيراً بالقيود المرافقة للمساعدة - ذلك أن قبول المساعدة العسكرية كان يعني عادة وجود مستشارين وفنيين عسكريين أمريكيين، علاوة على ذلك قضى قانون الأمن المشترك الأمريكي لعام ١٩٥٥ بأن يساهم البلد المتلقي للمساعدة في «القوة الدفاعية للعالم الحر» وأعلن هذا القانون أن سياسة الولايات المتحدة تقضي «بتشجيع جهود الأمم الحرة الأخرى.. لتقرير المبادرات في القطاع الخاص والتنافس (أي الرأسمالية) [٢].

ثمة صعوبة أخرى أوجدتها سورية هي أنه بالرغم من أن حكومتها في السنين الأخيرة كانت بشكل أو بآخر حكومات محافظة امتنعت عن الأخذ بالعادات اليسارية المكروهة لتأميم الشركات الممتلكة من أمريكيين، كان المسؤولون الأمريكيون - الذين عانوا مما يمكن وصفه بهاجس معاداة الشيوعية أو كانوا ضحايا دعايتهم - يشاهدون دوماً كتابات بخط اليد على الجدران منذرة بالشر. ولفهم ذلك، لابد من

قراءة بعض الوثائق التي كانت سرية ورفعت عنها السرية لاحقاً، وهي من وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي، بعضها يستند إلى تقارير من السفارة الأمريكية في دمشق خلال العامين ١٩٥٥ و ١٩٥٦ .

«إذا استمر التوجه الشعبي نحو اليسار في سورية لأية مدة طويلة، سيكون هناك خطر حقيقي بأن تقع سورية كلياً تحت سيطرة الجناح اليساري إما بانقلاب أو باغتصاب السلطة».. «إن ميل السوريين الأساسي لمعاداة الولايات المتحدة والغرب تغذيه المسرحيات السياسية التي لا مفر منها حول مشكلة فلسطين».. «إن أربع حكومات متلاحقة لم تعمر طويلاً في سورية قد سمحت بأنشطة شيوعية مستمرة ومتزايدة».. «الشيوعيون يساندون العصابات اليسارية في الجيش».. «عدم المبالاة بالشيوعيين من قبل السياسيين وضباط الجيش» هو تهديد للأمن.. «إن حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي السوري قادران على زيادة تدهور الأمن الداخلي السوري».. وخطر قيام حزب البعث العربي الاشتراكي «بانقلاب» و «ازدياد التغلغل الشيوعي في الحكومة والجيش».. «سورية، من بين جميع الدول العربية هي الأشد إخلاصاً لسياسة الحياد مع مبالغات في العداء للغرب».. «إذا استمر هذا التوجه هناك احتمال كبير بأن تنتج عنه سورية الخاضعة لسيطرة شيوعية، الأمر الذي يهدد السلام والاستقرار في المنطقة ويعرض للخطر تحقيق أهدافنا في الشرق الأدنى».. علينا «أن نولي مناهج العمل في الشرق الأدنى الأولوية بهدف التأثير في الوضع القائم في سورية والتوصية بخطوات محددة لمكافحة التخريب الشيوعي» (٣).

يبدو أن الفكرة عن وجود رجال عسكريين يساريين و/أو غير مبالين بالشيوعيين لابد أنها كانت ظاهرة متنافرة مع العقل الرسمي الأمريكي. لكن لا وجود في الوثائق لأية إشارة إلى قيام اليساريين/ الشيوعيين/ حزب البعث العربي الاشتراكي بأي عمل فعلي غير شرعي أو شرير، رغم أن اللغة المستخدمة مماثلة لتلك التي رأيناها في الفصل الخاص بجمهورية غواتيمالا: إن هؤلاء الناس لا

ينضمون إلى أي شيء، بل «يتسللون» «يخترقون» «يسيطرون»، إنهم «انتهازيون». في واقع الأمر، السلوك الذي ورد وصفه هو شبيه سلوك الحيوانات السياسية الأخرى التي تحاول التأثير في قطاعات رئيسية في المجتمع واستمالة حلفاء. ولكن بالنسبة لأصحاب مناصب المسؤولية في مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية الأمريكية، النية الشريرة لهؤلاء الناس وخطرهم هما واضحان بجلاء لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح.

ثمة استثناء واحد، لعله تعبير يفسر ملاحظة غير مريحة:

«في الحقيقة، لا يبدو أن الحزب الشيوعي يضع بين أهدافه المباشرة الاستيلاء على السلطة، بل إنه يسعى لتدمير الوحدة الوطنية وتعزيز التأييد للسياسات السوفييتية ومعارضة السياسات الغربية وتفاقم حالات التوتر في العالم العربي. لقد حقق تقدماً هاماً نحو هذه الأهداف» [٤].

لا وجود لأي دليل إلى ما قصده المؤلف بعبارة «الوحدة الوطنية».

بحسب منطق السفير الأمريكي لدى سورية (جيمس موز الابن James Moose Jr.) إن وجود حكومة سورية يسيطر عليها الشيوعيون، إنما يهدد بوضوح المصالح الأمريكية في البلد المجاور، تركيا، التي بدورها يمكن أن تقوم بعملية التفاف على جميع الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وهلم جرا[٥]. ومن الواضح أنه نظراً لعدم إمكانية الاعتماد على الحكومة السورية في عمل أي شيء إزاء هذه الكارثة الكبيرة، فلابد من عمل شيء بشأن الحكومة السورية.

إننا نضيف إلى ذلك مكيدة الشرق الأوسط المضادة: في هذه الحالة يتآمر العراق مع البريطانيين للإطاحة بالحكومة السورية وحكومة عبد الناصر في مصر، يضغط البريطانيون على الأمريكيين للانضمام إلى المؤامرة[٦]. تطرح وكالة المخابرات المركزية حلاً وسطاً - اتركوا عبد الناصر وشأنه، على الأقل في الوقت الراهن. وسنفعل شيئاً ما بشأن سورية[٧].

إن هذا سيناريو غير مهضوم، وهو فضيحة، ولكنه من تقاليد الشرق الأوسط في ذلك الزمن. وللبريطانيين خبرة قديمة في ذلك. أما دالس والأمريكيون، الذين

كانوا مستمرين في ابتهاجهم في صنع الملوك في إيران، فقد كانوا يتطلعون إلى الإمعان في إعادة تكوين منطقة النفط على صورتهم ومثالهم.

لقد كان (ويلبور كرين ايفلاند Wilbur Crane Eveland) عضواً رئيسياً في مجلس الأمن القومي، هذه المجموعة عالية المستوى في واشنطن التي، نظرياً، تراقب وتشرف على الأنشطة السرية لوكالة المخابرات المركزية، وبسبب خلفية ايفلاند وخبرته في الشرق الأوسط، طلبت وكالة المخابرات المركزية أن يعار إليها للقيام بسلسلة من المهمات الخاصة بها.

كان (ارشيبالد روزفلت Archibald Roosevelt) على غرار ابن عمه كرميت، مسؤولاً رفيع المستوى في وكالة المخابرات المركزية، وكلاهما حفيدان ل-(تدي Teddy). كان كرميت العقل المدبر لإسقاط الحكومة الإيرانية في عام ١٩٥٣. وكان ارشيبالد يدغدغه الأمل في أن يفعل شيئاً مماثلاً في سورية. تولى ميخائيل بك إليان ذات مرة منصب وزير خارجية سورية. وفي عام ١٩٥٦ كان هو زعيم حزب الشعب المحافظ.

في اجتماع عقده هؤلاء الرجال الثلاثة في دمشق، سورية في الأول من شهر تموز (يوليو) عام ١٩٥٦، حسب الوصف الذي قدمه ايفلاند في مذكراته، طرح روزفلت على اليان السؤال التالي: «إلى ماذا نحتاج لإعطاء المحافظين السوريين ما يكفي من السيطرة لتطهير الحكم من الشيوعيين واليساريين المتعاطفين معهم؟ كان جواب إليان: بتحديد الأسماء والأماكن، محطتي الإذاعة في دمشق وحلب، عدداً قليلاً من كبار الضباط، ومبالغ كافية من المال لشراء الصحف التي هي حالياً في أيدٍ مصرية وسعودية».

«تابع روزفلت سبر الموضوع. سأل اليان: هل يمكن القيام بذلك بواسطة أموال وممتلكات الولايات المتحدة وحدها دون أن يكون لأي بلد آخر غربي أو من بلدان الشرق الأدنى علاقة بذلك»؟ «أجاب اليان، حتماً، وأومأ برأسه بوقار».

في ٢٦ تموز (يوليو) أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن حكومته ستتولى إدارة تشغيل قناة السويس. كان رد فعل البريطانيين والفرنسيين سريعاً وملتهباً. أما الولايات المتحدة فكانت أقل عدائية مكشوفة، مع أنها انتقدت هذا الإجراء، وجمدت أموال الحكومة المصرية الموجودة في الولايات المتحدة. إن هذا الحادث غير المتوقع وضع عقدة في خطط وكالة المخابرات المركزية لأن عبد الناصر - كما شرح اليان في حديث مع ايفلاند - صار الآن بطل العالم العربي وصار التعاون مع أية قوة غربية للإطاحة بحكومة عربية أمراً لا يمكن الدفاع عنه سياسياً.

بالتالي، حدد تاريخ ٢٥ تشرين الأول (أوكتوبر) موعداً للانقلاب. من الناحية اللوجستيكية، كما شرحها اليان، كانت الخطة تتطلب من عقداء وعمداء الجيش السوري أن:

«يفرضوا سيطرتهم على دمشق، وحلب، وحمص، وحماه. وعليهم أن يتحكموا بنقاط الحدود مع الأردن والعراق ولبنان من أجل إغلاق حدود سورية ريثما تعلن محطات الإذاعة أن حكومة جديدة قد تولت السلطة برئاسة الكولونيل قباني، الذي سيضع وحدات مسلحة أمام المواقع الرئيسية في سائر أنحاء دمشق. وبعد أن تتم السيطرة على الوضع، سيقوم اليان بإبلاغ المدنيين الذين وقع عليهم اختياره أن عليهم تشكيل حكومة جديدة، ولكن حرصاً على عدم تسرب الخبر لن يتم إبلاغ أحد منهم إلا قبل أسبوع من الانقلاب».

المال اللازم للعملية لابد له من أن ينتقل من يد إلى أخرى. لقد طلب اليان تسلم نصف مليون ليرة سورية (نحو ١٦٧,٠٠٠ دولار). إضافة إلى ذلك، طلب السوري اليان، من أجل ضمان مشاركة المتآمرين السوريين، أن يتلقى تأكيداً من أعلى مستويات الحكومة الأمريكية أن الولايات المتحدة ستدعم الانقلاب وستعترف فوراً بالحكومة الجديدة، وقال اليان في شرحه للخطة: إن إبلاغ هذه الضمانة يمكن أن يتم على النحو التالي: في شهر نيسان (أبريل) كان قد ذُكر أن الولايات المتحدة ستعارض العدوان في الشرق الأوسط، ولكن ليس بدون موافقة الكونغرس. ثم سأل

اليان: هل بإمكان الرئيس الأمريكي أن يكرر هذا الكلام في ضوء أزمة السويس في تاريخ محدد لإبلاغ زملاء اليان أن يتوقعوا فيه كلام ايزنهاور؟ هذا سيمثل الضمانة التي يطلبونها.

وصل إلى دمشق رد إيجابي من واشنطن في اليوم التالي. الفرصة المناسبة للبيان المطلوب يجب إيجادها، وسيكون وزير الخارجية دالس هو من سيستخدم هذه الفرصة. كانت الخطة الموضوعة تقضي بأن ينوّه دالس علناً بكلام ايزنهاور خلال المدة بين ١٦ و١٨ تشرين الأول (أوكتوبر)، وبذلك تتوفر لإليان مدة الأسبوع التي يحتاجها لجمع فريقه المدني.

قبل مضي وقت طويل، عقد جون فوستر دالس مؤتمراً صحفياً. في ضوء الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على الأردن، طرح أحد الصحفيين الموجودين في المؤتمر الصحفي سؤالاً عما إذا كانت الولايات المتحدة ستهب لمساعدة الأردن بموجب «إعلاننا الصادر في ٩ نيسان (أبريل)». أجاب وزير الخارجية: أجل، مكرراً الإشارة إلى بيان نيسان (أبريل). كان ذلك بتاريخ ١٦ تشرين الأول (أكتوبر).

ولكن عقب ذلك بوقت قصير كانت هناك رسالة من إليان في دمشق إلى ايفلاند في بيروت تنبئ بتأجيل الانقلاب خمسة أيام إلى ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) لأن الكولونيل قباني أبلغ إليان أن جماعته غير مكتملي الاستعداد.

كان التأخير أمراً حاسماً، ففي وقت مبكر من صباح الثلاثين من الشهر، ظهر ميخائيل إليان وهو في حالة اضطراب شديد عند باب ايفلاند. قال صارخاً «الليلة الماضية غزت اسرائيل مصر وهي في هذا الوقت بالذات تتجه نحو قناة السويس! كيف خطر لكم أن تطلبوا منا الإطاحة بحكومتنا في نفس اللحظة التي شرعت فيها إسرائيل بشن حرب على دولة عربية»؟ (٨).

إن التوجه اليساري في جرس سورية واصل رنينه في واشنطن. لقد كتب الرئيس ايزنهاور في وقت لاحق أن آلن دالس، مدير وكالة المخابرات المركزية «رفع

في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ تقارير تشير إلى أن الوزارة السورية الجديدة لها توجه نحو اليسار» [٩]. بعد ذلك بشهرين، أعدّ دالس «تقريراً عن الوضع في سورية» تحدث فيه عن «توجه متزايد نحو حكومة هي قطعاً يسارية موالية للسوفييت». كان دالس مهموماً بوجود «ضباط يساريين منظمين ينتمون إلى حزب البعث العربي الاشتراكي» [١٠]. في ذلك الشهر بالذات جاء في وثيقة داخلية صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية ما يلي:

«يُعتقد، أن البريطانيين، يحبذون تحريضاً نشطاً على إجراء تغيير في نظام الحكم الراهن في سورية، في جهد لضمان توجه موالٍ للغرب من قبل حكومات سورية في المستقبل.. والولايات المتحدة تشاطر الحكومة البريطانية اهتمامها بالوضع في سورية» [١١].

بعد ذلك، في شهر حزيران (يونيو) تحدثت مذكرة داخلية صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية عن احتمال حدوث «انقلاب يساري». وبحسب ما جاء في المذكرة، كان يفترض أن هذا الانقلاب سيكون ضد «الحكومة السورية اليسارية» [١٢].

وهكذا كان ضباط وكالة المخابرات المركزية، في بيروت ودمشق يحاولون مرة أخرى إعداد المسرح لانقلاب في سورية. في هذه المناسبة كان كرميت روزفلت بدلاً من ابن عمه ارشيبالد، يحرك الأمور، وقد وضع الترتيبات لنقل شخص يدعى (هاورد روكي ستون Haward Rocky Stone) من السودان إلى دمشق لضمان أن تكون «هندسة» الانقلاب من قبل شخص «موالٍ». كان ستون، وهو في الثانية والثلاثين من عمره، أسطورة في العمل السري لوكالة المخابرات المركزية باعتباره الرجل الذي ساعد كيم روزفلت في الإطاحة بالحكومة الإيرانية قبل ذلك بأربع سنوات، مع أن ماهية إسهامه بدقة ظلت غامضة.

الشخص المقترح للاستفادة من هذه المؤامرة بالذات كان يفترض أن يكون أديب الشيشكلي، دكتاتور سورية اليميني السابق، الذي كان يعيش متخفياً في لبنان. إن رئيس جهاز الأمن السابق في عهد الشيشكلي، الكولونيل ابراهيم الحسيني، الذي

كان آنذاك الملحق العسكري السوري في روما، جرى تسريبه سراً إلى لبنان بجواز سفر مزوّر من وكالة المخابرات المركزية، وكان سيتم تهريب الحسيني من لبنان عبر الحدود السورية في سيارة دبلوماسية أمريكية ليجتمع مع عملاء وكالة المخابرات المركزية السوريين الرئيسيين وتقديم تأكيدات بأن الشيشكلي سيعود حاكماً لسورية بمجرد الإطاحة بالحكومة السورية.

ولكن الانقلاب افتضح أمره قبل أن يقلع. إن ضباط الجيش السوري الذين أسندت إليهم أدوار رئيسية في العملية ذهبوا إلى مكتب رئيس المخابرات السورية، العقيد السراج، وسلموه أموال الرشوة التي قدمت لهم، وأفشوا أسماء ضباط وكالة المخابرات المركزية الذين سلموهم هذه الأموال، وهم اللفتنانت كولونيل (روبرت مولوي Robert Molloy)، الملحق العسكري الأمريكي، (فرانسيس جيتون Francis Jeton) وهو ضابط مخابرات متمرس وصِفته الرسمية نائب قنصل في السفارة الأمريكية، والرجل الأسطوري هوارد ستون، وكانت صفته الرسمية سكرتير ثان للشؤون السياسية، وقد اعتبروا جميعاً أشخاصاً غير مرغوب فيهم وطردوا من البلد في شهر آب (اوغسطس).

الكولونيل مولوي كان مصمماً أن يغادر سورية بأسلوب يدل على شخصيته. فعندما اقتربت سيارته من الحدود اللبنانية، صدم الحارس السوري الذي كان يرافقه على دراجته النارية وصرخ في وجه الحارس الذي سقط عن الدراجة «يجب إبلاغ الكولونيل السراج وأصدقائه الشيوعيين» أن مولوي «سيجعل الرصاص يخترق أجسادهم بيد واحدة مربوطة وراء ظهره إذا ما اعترضوا طريقه مرة أخرى».

إن بيان الحكومة السورية الذي رافق أمر الطرد ذكر أن ستون أجرى اتصالاً في أول الأمر مع الحزب القومي الاجتماعي المحظور ثم مع ضباط الجيش. عندما أبلغ الضباط عن المؤامرة، طلب منهم أن يستمروا في اتصالاتهم مع الأمريكيين، واجتمعوا بعد ذلك بالشيشكلي والحسيني في منازل كبار أعضاء السفارة الأمريكية. وقيل إن الحسيني أبلغ الضباط أن الولايات المتحدة مستعدة لأن تقدم لحكومة

سورية جديدة ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار بشكل مساعدة إذا عقدت الحكومة صلحاً مع إسرائيل.

حدث أمر جانبي مضحك في هذه المسألة عندما كذّب وزير الدفاع السوري والسفير السوري في إيطاليا الادعاء بأن الحسيني لم يكن له أي دخل في المؤامرة. السفير أشار إلى أن الحسيني لم يكن موجوداً في سورية منذ ٢٠ تموز (يوليو) وأن جواز سفره لا يتضمن أية إشارة إلى أنه كان خارج إيطاليا منذ ذلك الحين.

وصفت وزارة الخارجية الأمريكية الاتهام السوري بأنه «اختلاق بكامله» وردت عليه بطرد السفير السوري والسكرتير الثاني في السفارة واستدعاء السفير الأمريكي من سورية. وكانت هذه أول مرة منذ عام ١٩١٥ تطرد فيها الولايات المتحدة رئيس بعثة دولة أجنبية [١٣].

في أعقاب هذا الخلاف، ذكرت جريدة «نيويورك تايمز» أن:

«هناك نظريات عديدة تشرح سبب تصدي سورية للولايات المتحدة. إحدى هذه النظريات أنها فعلت ذلك بتحريض من الاتحاد السوفييتي. نظرية أخرى فسرت الأمر بأن سورية اختلقت قصة تجسس معادية للولايات المتحدة لكي تحوّل انتباه الرأي العام عن أهمية مفاوضات سورية مع موسكو» [١٤].

تضمن عدد الجريدة نفسه تكهنات عن تفسيرات تبدو مقبولة [١٥]. ولكن النيويورك تايمز بدت سواء في أخبارها وفي مقالها الرئيسي أنها تأخذ في الاعتبار احتمال أن يكون الاتهام السوري صحيحاً.

عندما أتى الرئيس ايزنهاور في مذكراته على ذكر الحادث، لم يقدم أي نفي للاتهام. تعليقه الوحيد عليه كان: «أن العمل بكامله يكتنفه الغموض ولكن هناك شبهة قوية أن يكون الشيوعيون قد أحكموا إشرافهم على الحكومة. علاوة على ذلك، لدينا تقارير جديدة تفيد بأن سورية تتلقى أسلحة من الاتحاد السوفييتي» [١٦].

ظل توجه سورية الحيادي: «اليساري» هاجس الولايات المتحدة. بعد خمس سنوات، عندما كان جون كنيدي سيد البيت الأبيض، اجتمع مع رئيس الوزراء البريطاني (مكميلان Macmillan) واتفق الزعيمان، بحسب تقرير لوكالة المخابرات المركزية، على «اختراق وتثقيف العناصر التخريبية في القوات المسلحة السورية، ولاسيما في الجيش السوري، بحيث يمكن أن يقوم الغرب بتوجيه سورية» [١٧].

بعد عقود من السنين، كانت واشنطن لا تزال قلقة، مع أن سورية لم «تتحول إلى دولة شيوعية».

obeikandl.com